حديث نسالي في الجلسة

خالد العدوة يطالب بالقضاء على الفوضى

ـكيل لجنة مؤقتة لتقصي مشاكل الدارسين في الأردن

■ الصانع: أمر مستفز أن يتحايل رجل أمن على محكوم بالسجن لتنفيذ الحكم

يعقوب الصانع متحدثا

■ العدوة: لا توجد دولة عربية لديها مثل ديمقراطيتنا وحتى الغرب لديه حرية مسؤولة

■ الجارالله: تصريحات قياديين في الحكومة عن وجود قضايا سياسية غير صحيح أو مقبول

المعيوف يطالب بتطبيق القانون

■ المعيوف: مسيرة البراك غير مرخصة والخطاب الموجه يتعرض للمجلس ولا مجيب

يعقوب الصانع: أمر مستفز أن يتحايل رجل أمن على محكوم بالسجن لتنفيذ الحكم

وما هو دوره وتريد ان نستخدم ادواتنا الدستورية فالحكومة مطمئنة لهذا المجلس وهذا دورنا ان نحاسب الحكومة.

صفاء الهاشم: تقاعس وزير الداخلية واضح في احداث امس الاول وما حدث ترويع لأهل الكويت وأعدناهم للمربع الاول ولابد ان يقف كل عند حده.

يعقوب الصانع: ما هو دور مجلس الامة هو جانب سياسي والطلب هو الوقوف امام من يريد ان ينهي هيبة الدولة.

وتلى الامين العام اقتراح بفتح باب النقاش حول احداث امس الاول هو الطعن في الدستور ورد الحكومة في تمكينهم من ذلك.

الرئيس: هل تريدون تأجيل المناقشة لصباح الغد.

«موافقة عامة».

وانتقل المجلس لمناقشة رفع الحصانة عن بعض النواب.

يعقوب الصانع: وافقت اللجنة على عدم رفع الحصانة عن النائب عبدالحميد دشتي في جنح صحافة.

معصومة المبارك: طلب رفع الحصانة وجه دور ذكر شخص بسبب عدم الوقوف او عدم احترام العلم اثناء النشيد الوطني وهو رمز الوطن.

علي العمير: هناك بعض الشكاوى ليس لديها وجاهة ونحن دورنا فقط بالكيدية من عدمه وفيما يخص الاخ عبدالحميد دشتي فالخصم لابد ان نعطيه الحق في التخاصم وعلى النائب ان يتجرد من حصانته.

حسين القلاف: الكلام هذا تكرر والكيدية هي عرقلة عمل النائب وهذا من حيث المبدأ والكيدية من الشخص الذي رفع على الاخوات صفاء ومعصومة واضحة وعلم الكويت رمز ودافع عنه ولا نرضى عليه والشخص الذي يقول «خرجة» وضع علم «سوريا» ومجلس الامة دوره تشخيصي.

يوسف الزلزلة: نحن لدينا اسس نسير عليها ويجب ان ننظر اين هو الحق ونحن الان نمثل الامة وهناك من يريد ان يعرقل هذا المجلس باي حال وأصبح يرفع القضايا لعرقلة عمل النواب وأغلب الدعوات المرفوعة فقط من ثلاث اشخاص وهذا واضح ان هناك كيدية والمسالة مجرد جرجرة فقط لا اكثر وهؤلاء الاشخاص الذين يسعون لعرقلة هذا المجلس وراءهم مجاميع مدججة ونحن نعلم من هم نبيل الفضل ومعصومة وصفاء وعبدالحميد.

عبدالحميد دشتي: كوني احد المطلوب رفع الحصانة عنهم لاشك ان الاراء مطروحة والشكاوى المرفوعة جاءت كيدية لوقف عمل النواب لأن ليس لديهم عمل الآن.

علي العمير: ما ذكره الأخ عبدالحميد دشتي ان نوقشت نفس القضية سابقا لابد ان يذكر بالتقرير وهناك نقطة مهمة وهي ما دخل تعطيل عمل النواب برفع القضايا.

خالد الشليمي: هذا مجلس الشعب الكويتي وليس مجلس صاحب السمو حفظه الله ولا يجب ان نقحم صاحب السمو في كل شيء.

عبدالحميد دشتي: الواقعة واحدة ومن نفس الشاكي الذي طعن بشريحة من شرائح اهل الكويت وللأخ الشليمي اقول ان سمو الامير هو ابو السلطات وهو من يقود الامة ودولة المؤسسات.

ويصوت المجلس على رفض رفع الحصانه حسب ما جاء في تقرير اللجنة التشريعية عن النواب عبدالحميد دشتي ونبيل الفضل وصفاء الهاشم ومعصومة المبارك.

وانتقل المجلس الى مناقشة بند الاسئلة.

علي العمير: سؤالي موجه لوزير التربية ويتعلق بجامعة الكويت وهو اعلى صرح وسؤالي عن عميد كلية العلوم وهناك مواطن اقتضى من حقه وتشكيل اللجان معروف هو انهاء الموضوع واتى تقرير اللجنة سلبي.

عادل الجارالله: هناك تصريحات من قياديين في الحكومة عن وجود قضايا سياسية والمتهمين الآن هم متهمون امن دولة وليس سياسية ومكفول للجميع حق الطلب حتى لا يضر ذلك ان يكون هناك قمع للحريات وعلى وزير الداخلية ان يبلغ القياديين في الوزارة ان يفهموا تصريحاتهم قبالكويت لا يوجد قضايا سياسية ولماذا اذن ذكر هذا القيادي العسكري ان هناك قضايا سياسية.

صالح عاشور: استدعو الوزراء ولا يعقل هذه الطريقة وهناك اسئلة موجودة والوزراء ليسوا موجودين وهذه الاسئلة تهم المواطنين والصالح العام ولا يعقل هذا الكلام واشكر وزير الصحة على اجابته وسؤالي عن ميلاديات ابناء البدون وعدم تصديق شهادات وفاة لهم ووزارة الصحة قامت مشكورة باصدار 15 الف شهادة ميلاد وكذلك وفاة وهل يحتاج الموضوع استجواب.

محمد الهيفي: نحن مستمرون في هذا الجانب الانساني والشهادات المختلفة سنستمر في اصدارها.

صفاء الهاشم: اجابة وزير الصحة كافية.

واستانف الرئيس الخرينج الجلسة في الساعة 1.05.

وتلا الامين العام اقتراح بتقديم المداولة الثانية من قانون المواد الغذائية والتجارية.

رولا دشتي: اذا امكن يكون بعد موضوع التراخيص التجارية، ووافق المجلس وتلا الامين العام اقتراح بتحقيق في موضوع طلبة الاردن.

ووافق المجلس على الطلب.

يوسف الزلزلة: بناء على طلب اللجنة المالية نطلب سحب اللجنة تقرير شراء بعض المديونيات.

حماد الدوسري: في البند الثاني نرجو شطبه من طلب التشكيل اللجنة والبقاء على البند الأول.

خليل عبدالله: هذه من اختصاصات اللجنة التعليمية.

حماد الدوسري: لم اقل المجلس بل قلت مقدمي الطلب.

علي العمير: صاحب فكرة تشكيل اللجنة الاخ حماد الدوسري، والاردن بلد شقيق وهو بلد مضياف ولا يفهم من هذا ان هناك تقصير من الاردن، وهناك تعاون وتناغم بين الاردن والكويت.

مشاري الحسيني: الموضوع متعلق بالمجلس وليس باللجنة التعليمية وهو طلب تقصي حقائق واللجنة التعليمية لا تمانع ومن الممكن نساعدهم ومقدمي الطلب احق باللجنة.

عدنان المطوع: وصلنا الى نهاية دور الانعقاد واللجنة المختصة هي من تعني بالأمر.

حماد الدوسري: الحكومة لا تمانع عن اللجنة ورئيس اللجنة لا يعارض.

خالد الشليمي: بكل أمانة وبفخر اشيد بالملحقية الثقافية في الاردن واذا كان هناك مشاكل خارج مواضيع الدراسة يمكن حلها.

يوسف الزلزلة: اعتقد بأن هذا الامر يحتاج الى رأي وزير التربية وهو غير موجود ولدينا سفير بالاردن يقوم بدوره على اكمل وجه.

عبدالله معيوف: نحن الان على ابواب امتحانات وهناك الكثير من المشاكل يجب ان تبحث وتضع الحلول دون الاتهامات المسبقة.

ناصر المري: هناك الكثير من المشاكل لطلبة الكويت بدول كثيرة ويجب ان يقدم تقرير بالكامل بالتعاون بين وزارة التربية واللجنة التعليمية ومن غير المعقول ان يدرس المجلس مكتب مكتب هذه اضاعة لوقت المجلس.

مشاري الدوسري: هناك زيارات مسبقة للاردن تمت من قبل الاعضاء ونحن نحترم زملاءنا ونمكنهم من حقهم.

نايف الحجرف: لله الحمد لدينا عدد كبير من طلبتنا المبتعثين وهناك 13 مكتبا ثقافيا يتابع شؤون الطلبة والمكتب الثقافي يقوم باعمال كبيرة بالاردن وموضوع لجنة تحقيق يثير الكثير من التساؤلات وان كان تقصي حقائق نحن لا نمانع واللجنة التعليمية هي المكان الاصح.

وقام المجلس بالتصويت برفع اليد وتم رفض الطلب بـ9 من 37 ويحال الموضوع الى اللجنة التعليمية.

وتلا الامين العام بند التصويت بالمداولة الثانية على هيئة الغذاء.

عدنان المطوع «مقرر»: هناك تعديلات خاصة بالمادة الرابعة التي تعني بمجلس الادارة.

صلاح العتيقي: مو معقول مجلس الادارة ان يكون 16 شخصا.

عدنان المطوع: القانون تم تعديله خاصة فقرة مجلس الادارة.

يوسف الزلزلة: المجلس ناقش المداولة الاولى ومن لديه تعديلات قدمها مسبقا ونحن الان يجب ان نقرأ المواد ونصوت عليها وليفتح باب النقاش.

علي العمير: هناك اكثر من 16 جهة في الدولة لديها اختصاص بالتغذية ونحن جعلنا العبارة مفتوحة للاتاحة للوزير اختيار فيما يراه.

صالح عاشور: هناك فرق بين الجهات الحكومية والجهات الاهلية والنقابة تجمع جميع الاختصاصات وهم خارج الحكومة.

يوسف الزلزلة: لازلت عند رأيي السابق ومن تجربة عملية في تحدد الاختيار من جهة معينة هو التضييق على الوزير بلائحة الاختيار.

عادل الجارالله: انا كنت رئيس جمعية نفع عام والمجتمع المدني مهم ويختلف النقابة المتخصصة عن النقابة العمالية.

مبارك النجادة: الهيئة المزمع انشائها الامر المالي واضح بها وهيئات المجتمع المدني الكثير منها مسيس وانا مع ان يكون وزير محدد وفيما يخص العقوبة يجب ان نفتح المجال.

ووافق المجلس بالتصويت على المادة الرابعة الخاصة بمجلس ادارة هيئة الغذاء.

وانتقل المجلس لمناقشة المادة 5 من القانون الخاصة بالتوصيف المهني.

ووافق المجلس على المادة الخامسة وانتقل لمناقشة المادة 13 من القانون الخاص باغلاق المنشآت الغذائية.

يوسف الزلزلة: اضافة فقرة انتظار الاحكام هو طريقة صحيحة للتعامل مع من يخالف.

محمد العبدالله: بالفعل النقطة فيما يخص الحق في الطلب من النيابة العامة بما فيهي سكن خاص ومفتشي البلدية حاليا لا يستطيعون دخول المساكن الخاصة التي يمكن ان تستغل بتخزين الاغذية والان بعد التعديل تمنح الحق للمفتشين.

خالد الشطي: مادة التفتيش على المساكن الخاصة يخالف مادة 38 من الدستور الكويتي، اما ان يتم السماح لموظفي البلدية بانتهاك حرمة المساكن امر غير مقبول وقد يكون هناك بعض موظفي التفتيش ضعفاء النفوس.

بدر البذالي: المادة تتعارض مع المادة 167 من الدستور وغير مقبول ان نعطي الضبطية القضائية للمفتشين على المنازل.

يوسف الزلزلة: نعم هناك استغلال شيء للمساكن الخاصة بتخزين المواد الغذائية ولكن يجب ان نلجا للخطوات الدستورية والقانونية.

احمد المليفي: لاشك ان المساكن الخاصة لها حرمة ودخولها وفق القانون.

ووافق المجلس على المادة 13 من القانون وانتقل لمناقشة المادة 15.

خليل عبدالله: هناك اخطاء املائية بالقانون.

علي العمير: لا مانع بأن يكون التصويت غدا للاخذ بالتعديلات خاصة وبالاخطاء الاملائية.

ورفع رئيس الجلسة الخرينج الجلسة في الساعة 2.15 على ان يكون التصويت على قانون هيئة الغذاء في جلسة الغد «اليوم» في بداية الجلسة.

الحريجي: مناقشة فوضى حكم البراك في جلسة اليوم «مهم جداً»

وصف النائب سعود الحريجي طلب تخصيص ساعة من جلسة اليوم الأربعاء لمناقشة تداعيات الحكم القضائي الصادر بحق احد النواب السابقين، وما صاحبه من حراك في الشارع الكويتي أدى إلى إثارة الفوضى بـ«المهم جدا»، متمنيا من مقدمي الاقتراح عدم الخروج عن الهدف المقدم من أجله.

وقال في تصريح للصحافيين «يجب التأكيد على ضرورة احترام الأحكام القضائية الصادرة بغض النظر عن نتائجها ومحاسبة كل من يتعدى على الذات الأميرية أو يتطاول على القضاء»، مشيرا الى ان الوضع يحتاج الى ضبط وانضباط للمحافظة على قانون وهيبة الدولة.

واضاف الحريجي ان من حق كل شخص التظلم من اي حكم قضائي ولكن الدعوة للتظاهر ضد الأحكام هي بمثابة الاعتداء على دولة المؤسسات، مشيرا الى ان مثل هذه الدعوات تأتي في اطار تحريض الشارع على العنف وهذا ما يرفضه المجتمع الكويتي.

ورفض الحريجي ادخال السم بالعسل اثناء مناقشة ما حدث في الشارع نتيجة الحكم القضائي، بهدف الوصول الى رأس النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود، مؤكدا ان الوزير حاول مسك العصا من الوسط ما بين المحافظة على الأمن وعدم توتير الوضع ما بين تقديم المتسببين في اثارة الفوضى الى الجهات الامنية.

اعتراضات نيابية على الفوضى التي أعقبت حكم البراك